

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

الطائفة الثانية تجاه الموسعة

«و منها: الأخبار المستفيضة الدالة على مرجوحية قضاء الفريضة، أو مطلق الصلاة عند طلوع الشمس حتى يذهب شعاعها (هي الحمرة البارزة عقيب الطلوع لدى جانب المشرق)[1].

فإحدى روايات هذه الطائفة، كالتالي:

«بإسناده عن مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَحْمَدَ [2] بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثٍ قَالَ: فَإِنْ صَلَّى مِنَ الْغَدَاةِ رَكْعَةً ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَلَيْتِمُ الصَّلَاةَ وَقَدْ جَازَتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَةً فَلْيَقْطَعْ الصَّلَاةَ وَلَا يُصَلِّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَيَذْهَبَ شُعَاعُهَا.» [3]

فبالتالي إن قضاء الصلوات ضمن هذه الفترة يُعدّ موسعاً لدى أيّ فترة من الأزمان، سوى فترة «الطلوع» فيُعدّ مكروهاً – ليس أكثر. [4]

و يرد عليه:

1. أنها مخالفة للأخبار الكثيرة الواردة على خلافها (عدم الصلاة) و أنّ ما يقوله الناس (العامّة): «إنّ الشمس تطلع بين قرني الشيطان» كاذب (إذن هذه مقولة أهل العامة، و لهذا إنّنا نمتلك روايات قد كذّبت هذه المقولة الزائفة و رجّحت الصلاة) و أنّه لو صحّ، فما أرغم أنف الشيطان بشيء مثل الصلاة «فصلّها و أرغم أنف الشيطان» [5] (فالصلاة مستحبة إذن)

2. و (مخالفة مع) الأخبار الدالة صريحاً على عدم المنع عن قضاء الفريضة «متى ما ذكرها» (حتّى لدى الطلوع) بل مطلق الصلاة، بل فعل ذات السبب (كالنذر) مطلقاً. [6].

3. فالأولى حملها (هذه الطائفة) على التقية (إذ العامة لا تُصلي لدى الطلوع إطلاقاً) – و إن اشتمل بعضها (الروايات) على ما يخالف العامة [7] فإنّه غير مناف للحمل عليها، خصوصاً إذا لم يكن محمّل غيرها – من جهة ورود الأخبار المعتبرة على خلافها (أي خلاف عدم الصلاة لدى الطلوع). [8]

و ننتقد استدلالية الشيخ:

– أولاً: لو وجّهناها على التقية فلا تظلّ أرضية لعملية «الإطلاق و التقييد» – أي الجمع الدلالي – بينما نعتقد أنّ نسبة الرواية

المطلقة الموسَّعة - متى ذكرها - مع الرواية النّاهية المخصَّصة - لا تصلّ لدى الطَّلوع - تُمثّل نسبة العموم و الخصوص المطلق - كما هو الطّريق الأصبّ - فيُصبح «قضاء الفائتة حين الطَّلوع» مكروهاً، فهذا المحمّل العرفي سيَتفوّق على محمّل التّقية إذ لا يتولّد تعارض مستقرّ كي نضطرّ إلى الحمل على التّقية.

Ø اللهم إلا أن نُحوّل نسبة الروايتين إلى العموم و الخصوص من وجه، إذ إطلاق النّهي عن «الصّلاة حال الطَّلوع» يَسْتَبْطِن ألوان الصّلوات - كقضاء الفريضة و النّوافل و أضرابهما - و من بُعد آخر إنّ العموم اللفظي في «تجوز الصّلاة لدى أيّ وقت» يَحْتَوِي حين الطَّلوع و غيره، فبالنّالي سيَحْتَشِد الدّيلان لدى نقطة الاشتراك: «الفائتة حال الطَّلوع» و حيث إنّ قوّة العموم المجوّز ستَفوّق على الإطلاق النّاهي فبالنتيجة سيَزول دليل الكراهة تماماً [9] و على أيّة حالة فلا نحملها على التّقية.

- ثانياً: قد اندهشنا من تعبير الشّيخ: « فالأولى حملها (هذه الطائفة) على التّقية» فإنّ ديدنة الأعلام لدى الأصول قد سارت على حمل رواية واحدة على التّقية لا منظومة بأسرها، فإنّا المقياس الأصولي هو أنّ نلحظ آحاد الروايات بمفردها فلو لائمت معظم العامة لأدرجناها ضمن التّقية من دون أن نلمس بقية روايات الباب إذ لا دليل على حمل بقية الروايات. [10]

محاسن إجابات صاحب الجواهر تجاه هذه الطائفة

إنّ صاحب الجواهر قد بسط أبعاد هذه الروايات - خلافاً لبيانات الشّيخ - قائلاً:

«بل و إطلاق كثير من الأخبار [11] المعتبرة مرجوحية (و كراهة) الصلاة في هذا الوقت (الطلوع) من غير فرق بين القضاء و النافلة و غيرهما، اللهم إلا أن يقال:

1. إن المشهور كما قيل، استثناء قضاء الفريضة بل قضاء النافلة أيضاً، بل ذات السبب (كالنذر) مطلقاً، من حكم الأوقات المكروهة، خصوصاً الأولى (الأمر بالفريضة) للأمر [12] بقضائها في أي ساعة و لو عند طلوع الشمس و غروبها، فلا محيص حينئذ عن حمل هذه الأخبار على التّقية، و يسقط بها (مرجوحية القضاء لدى الطلوع) الاستدلال.

2. مع أنه قد يمنع (عن قضاء الصّلاة حين الطَّلوع) إذ العامّة و إن اختلفوا في ذلك لكن المحكي عن كثير منهم ما عليه المشهور (من أهل العامّة و هو البطلان) و الباقر (الأقلون) قد اشتملت هذه الروايات على ما يُخالف مذهبهم أو مذهب بعضهم (حيث لم يُفتوا ببطلان الصّلاة حين الطَّلوع، فوفقاً للباقرين، لا نحملها على التّقية) فلعلّ حملها حينئذ على تفاوت مراتب الرّجحان (في ثواب الصّلاة) رداً على من حرّم (و أبطلها) ذلك من العامّة، أولى، فليتأمل. [13]

إذن قد رَسَم صاحب الجواهر سلكين:

1. إمّا أن نحمل الرواية النّاهية على التّقية، فتظلّ العمومات - متى ذكرها - مُجدية للمواسعة، وفقاً للشّيخ الأعظم أيضاً.

2. و إمّا أن نستدلّ بالنّاهية قبلاً على القائلين بالبطلان بحيث سنُفسّر النّهي بمعنى أقلية الرّجحان - حال الطَّلوع - و أمّا لدى غير الطَّلوع فالرّجحان ناهض غير منخفّض. [14]

[2] في المصدر - محمد.

[3] حر عاملی محمد بن حسن. تفصیل وسائل الشیعة إلى تحصیل مسائل الشریعة. Vol. 4. ص 217 قم. مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[4] و نلاحظ عليه بأن أهل المضايقة أيضاً يُقرّون بفوريّة القضاء مع الكراهة، فالرواية إمّا أن تُعدّ صامتةً عن الفوريّة أو التّوسعة و إمّا أن نعتبرها مطلقةً موافقةً مع الموسعة و المضايقة إذ الكراهة تُلائم كليهما معاً.

[5] الوسائل ٣: ١٧٢، الباب ٣٨ من أبواب المواقيت، الحديث ٨.

[6] الوسائل ٣: ١٧٤، الباب ٣٩ من أبواب المواقيت.

[7] الوسائل ٣: ٢٢١، الباب ٦٣ من أبواب المواقيت، الحديث ١ الحكم فيها بقضاء صلاة العشاء مخالف لقول العامة.

[8] رسائل فقهية (انصاري) (رسالة في الموسعة و المضايقة). ص 309 قم - ايران: مجمع الفكر الإسلامي.

[9] و دعماً لمقالة الأستاذ لاحظ تبين صاحب الجواهر في هذا الحقل حيث قد صرّح بانعدام الكراهة قائلاً: «إن المشهور كما قيل،

استثناء قضاء الفريضة بل قضاء النافلة أيضاً، بل ذات السبب (كالنذر) مطلقاً، من حكم الأوقات المكروهة، خصوصاً الأولى

(الأمر بالفريضة) للأمر بقضائها في أي ساعة و لو عند طلوع الشمس و غروبها» (جواهر الكلام ج 13 ص 62) و لهذا يبدو أن

الجواهر قد رأى التّسبة من نمط «العموم و الخصوص من وجه» لا المطلق.

[10] بل الحمل على التّقية يُضادّ الأصل العقلائي فإنّ العقلاء يُحاولون تجميعهما عرفياً وفقاً لفرائد الأصول و....

[11] الوسائل - الباب - ٣٨ - من أبواب المواقيت.

[12] الوسائل - الباب - ٣٩ - من أبواب المواقيت من كتاب الصلاة.

[13] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص 62 بيروت - لبنان: دار إحياء التراث

العربي.

[14] أي أنا قد استجمعنهما جمعاً عرفياً دالياً بلا تورّط في خلاف الأصل - التّقية -.